

انتلفت معها مواقف قوى نظام صنعاء واتفقت تنظيمات الإرهاب على معاداة من يعاديها..

# المنطقة العسكرية الأولى بحضرموت لخدمة الإرهاب والتخريب

الأمناء/ خاص:



• ما وظيفة ومهام المنطقة العسكرية الأولى؟ وكيف يتم استخدامها؟ ومتى؟ و ضد من؟

## أهي إخوانية أم حوثية أم عفاشية؟

الإرهابية، وبات من الواضح أن تلك العناصر والجماعات الإرهابية مجرد أدوات تنفيذية لقيادات عسكرية إخوانية تشرف على قمع وإخراص الصوت الحضرمي المطالب برحيل قوات الاحتلال والتمتتة بالمنطقة العسكرية الأولى من وادي وصحراء حضرموت.

وأثبتت الوقائع والأحداث أن علاقة قوات ومليشيات الإخوان المنضوية تحت مسمى المنطقة العسكرية الأولى بالتنظيمات الإرهابية علاقة الجذء من الكل، علاقة تقبيلت وجود وتوفير مصادر ثراء وتمويل، الجزء يحمي ثروات الرؤوس الإخوانية الداعمة للإرهاب ويتولى مهمة تنويع مصادر دخلها كاختطاف البعثات الأجنبية بغية فدية كما حدث في ٥ مارس ٢٠٢٢ عندما أقدمت عناصر إرهابية باختطاف عدد من الرعايا الأجانب.

ويُجمع أبناء حضرموت في هبتهم على ما أكده مجلسهم الانتقالي الجنوبي وضمّنه في أولوية أهدافه السيادية، أن لا أمن ولا استقرار في حضرموت عامة والوادي خاصة إلا باستكمال تحرير كافة أراضي الجنوب من هيمنة الاحتلال اليمني، وأن استقرار وادي حضرموت مرهون بإخراج مليشيات المنطقة الأولى ذات الولاء المزدوج للإخوان والحوثيين وتمكين النخبة الحضرمية من كل شبر من حضرموت.

المرسل والوسيط والمستلم هناك قيادات مؤتمرية نافذة سواء في الشرعية أو التي ما زالت على تحالفها مع المليشيات الحوثية تحصل على حصتها من أموال ومدخلات تهريب شحنات السلاح للحوثيين.

### خلاصة الوظائف الثلاث

هي في المجمع أقرب إلى تشكيلات ومليشيات وانتشار مسلح يؤدي وظيفة تغليف شرايين إمدادات الحوثي بشحنات السلاح المهرب، ومن جهة أخرى أثبتت المنطقة العسكرية الأولى، بعلاقتها التاريخية والوطيدة بالعناصر الإرهابية ودورها في توطين وتوسيع نشاط تلك العناصر بوادي حضرموت، أنها كابوس أمني مروع لسكان مدن وبلدات حضرموت السوادي والصحراء وموظفي المنظمات والبعثات الدولية هناك، ومن وظائفها قمع كل فعالية جماهيرية سلمية يجدد فيها أبناء وادي حضرموت مطالباتهم بخروج القوات الشمالية من مناطقهم وفقاً لاتفاق الرياض.

### رعاية الإرهاب

لا يمكن الفصل بين تنامي النشاط الإرهابي الإجرامي في وادي وصحراء حضرموت عن المناخ الأمن والظروف المواتية التي توفرها المنطقة العسكرية الأولى ومليشياتها وتشكيلاتها العسكرية الإخوانية للجماعات

التسهيلات التي قدمتها السلطة الإخوانية في كل من محافظة المهرة وشبوة (بن عديو) عبر الموانئ البحرية، وقد شكل ميناء قنا منفذ عبور للأسلحة الإيرانية المهربة منها الطائرات المسيرة.

كما تتم عملية نقل الأسلحة المهربة للمليشيات الحوثي وكذا المشتقات النفطية إلى نقطة الاستلام والتسليم من خلال شبكات نفوذ عسكرية وسياسية تعمل بطريقة تكاملية، فبعضها أشبه بوكالات التسهيل التجاري، وبعضها كشركات نقل، والبعض الأخرى كشركات حماية أمنية، تحصل قيادة المنطقة العسكرية الأولى على مدخلات جانب الحماية الأمنية وتسهيل المرور والتمويه، حيث تحتاج شحنات التهريب للسلاح المهرب إلى مليشيات الحوثي عملية تمويه تخفيها عن الأنظار الاستخباراتية التابعة للتحالف العربي والهيئات والمنظمات الدولية المختصة في جرائم تهريب السلاح والتسليح غير المشروع.

الأموال التي تجنيها المنطقة العسكرية الأولى من تأمين وتسهيل مرور شحنات الأسلحة المهربة إلى مليشيات الحوثي وكذا تمويه عمليات التهريب تذهب إلى حسابات قيادات عليا في الشرعية، وبالطبع الجنرال الإخواني علي محسن الأحمر صاحب نصيب الأسد في كل جرائم النهب لثروات حضرموت والتهريب الذي يمر بواديها وصحرائها. ونظراً لإدارتها عمليات التنسيق بين

وتؤكد التقارير - منها أممية - أن جميع عمليات تهريب الأسلحة للحوثيين يديرها النظام الإيراني عبر أساليب وطرق متعددة وشبكات معقدة تنتهك بالفعل وبشكل أكثر خطورة القرارات الدولية لحظر الأسلحة للمليشيات، بما في ذلك قرار مجلس الأمن الأخير، وتشير تلك التقارير أن معظم عمليات التهريب تأتي من بحر العرب وتمر في أكثر من خط سير، لكن جميع هذه الخطوط تنطلق من محافظة المهرة وتمر بوادي وصحراء حضرموت.

خلال العامين الماضيين ازدادت وتيرة عمليات تهريب السلاح وكذا المشتقات النفطية للمليشيات الحوثية، وبالتزامن مع انطلاق الهبة الحضرمية وما أحدثته من متغيرات في مرحلتها الأولى، استكملت عملية إسدال الستار عن العلاقة الحميمة بين وحدات ومليشيات المنطقة العسكرية الأولى والقوى اليمنية التي تواصل وللعام السابع عرض الصراع المسرحي في مناطق هي في الواقع أقرب إلى محطات تسليم واستلام للسلاح المهرب وسوق حرة يتقاسم فيها تجار الحروب من مليشيات الحوثي والإخوان منهوبات حضرموت من الثروة النفطية والمعدنية.

### قسمة جنرال الإخوان

اتضح أن عمليات تهريب السلاح للحوثي تتم في مسارها البري بدءاً من المنافذ البحرية بطريقة ميسرة عكس مسارها البحري، وذلك من خلال

قال رئيس مجلس النواب اليمني، سلطان البركاني، إنهم في القيادة "الشرعية" يرون أن نقل قوات المنطقة العسكرية الأولى إلى الجبهات مؤامرة لإسقاط حضرموت والمهرة، بمعنى أن كل قوى صنعاء المنخرطة تحت مظلة ما تسمى بالشرعية تحرص على إبقاء حضرموت الوادي والصحراء محتلة من قبل القوات الشمالية التابعة للمنطقة العسكرية الأولى ولا نية لمقاتلة الحوثي واستعادة صنعاء من قبضته.

تسمى في هيكل قوات الاحتلال اليمني - بشقيه الحوثي والإخواني - بالمنطقة العسكرية الأولى، وهي على أرض الواقع مليشيات وتشكيلات عسكرية إخوانية موالية للحوثي تنتشر في كافة مديريات وبلدات وادي وصحراء حضرموت، وتعتبرها القوى اليمنية المنخرطة في الشرعية كجماعة الإخوان ضمن ما يسمى بالجيش الوطني الموالي لها، وفي المقابل تصنفها مليشيات الحوثي الإرهابية في قائمة الوحدات العسكرية اليمنية المتزامنة بعدم التفريط بما تسميه المليشيات بـ"السيادة الوطنية"، المثير للسخرية في هذا المصطلح والمبرر أنه يحظى باستخدام مماثل من قبل القوى اليمنية المنضوية تحت مظلة (الشرعية) والتي تدعي مناهضتها وقتالها للمشروع الإيراني ومليشياته الحوثية، ولا ترى في سيطرة ذات المشروع الخبيث على معظم محافظات الشمال منها عاصمته صنعاء تفريطاً في السيادة الوطنية اليمنية.

صالح عفاش قبيل أن ينتهي به تحالفه مع الحوثي إلى تلاجة الموتى أواخر 2017 م أفصح في مقابلة مع قناة الميادين المدعومة من إيران عما أسماه بحرص "حكومة" صنعاء على عدم تفكيك المنطقة العسكرية الأولى، مؤكداً أن سلطة صنعاء "الحوثي عفاشية"، وقتذاك استمرت في صرف رواتب منتسبي المنطقة، وعما إذا كانت ألية المنطقة وقادتها ضمن الوحدات العسكرية اليمنية الموالية والخاضعة لما تسمى بالحكومة الشرعية قال عفاش: "إن الموقف المعلن من المنطقة العسكرية الأولى هو فقط من أجل الحصول على مرتبات من التحالف العربي".

### صمام أمان السلاح المهرب للحوثي

في تقدير الحوثي تعد المنطقة العسكرية الأولى صمام أمان وصول إمداداته من السلاح المهرب وحامية شرايينه اللوجستية التي تمر داخل خارطة انتشار تشكيلاتها ومليشياتها بوادي وصحراء حضرموت انطلاقاً من المهرة ووصولاً إلى محافظة مأرب اليمنية، التي توصف من قبل شبكات التهريب بالمنطقة الآمنة، وبالتالي فإن أي عملية لقطع هذه الشرايين تتوجب إزالة الجدل الذي يغطيها وفقاً لما نص عليه اتفاق الرياض.